الديمقراطية التوافقية وأبعادها

د. توفيق بوقاعدة
أستاذ محاضر بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
جامعة الجزائر 03

ملخص:

تبلور مفهوم الديمقراطية التوافقية (Consensus democracy) منذ عقود كنموذج بديل للديمقراطية التمثيلية، التي لم تحقق أهدافها في معالجة بعض المشكلات والأزمات التي تعاني منها المجتمعات التي تتسم بقدر كبير من التعدد، الانقسام واللاتجانس المجتمعي، وميزة الديمقراطية التوافقية هو عدم الاكتفاء بالأغلبية كمعيار وحيد للحكم، بل بإضافة معيار آخر هو التوافق الذي يتضمن إشراك جميع مكونات المجتمع في إدارة البلاد بما يضمن لكل طرف حقوقه وخصوصياته، وبذلك فالديمقراطية التوافقية تمثل رؤية مستحدثة نابعة من جوهر الديمقراطية التمثيلية، وليس نقيض لها كما يروج البعض.لكن بشرط أن تتوفر الشروط الكافية لنجاحها والتي من أهمها وجود القدر الكافي من التعاون بين النخب الممثلة لقطاعات المجتمع المتعدد، وقدرتهم على حشد وتهدئة أفراد الجماعات وقت الحاجة. فالديمقراطية التوافقية تعني النظام الذي تتعدد فيه مصادر السلطة، ويكون قادرا على تقليص العنف المدني وترشيد إمكانية اللجوء أليه.

وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة للديمقراطية التوافقية واليات عمل مؤسساتها التي اجتهد المفكر الهولندي «ارنت ليبهارت» في رسم معالم بعضها، ألا أنها تفرض نفسها في الزمن الراهن كبديل حقيقي للديمقراطية التمثيلية القائمة على مبدأ الأكثرية،خاصة مع تنامي النزاعات الطائفية والمذهبية في كثير من دول العالم التي باتت مهددة بالتفكك والانقسام، ومنها دول من المنطقة العربية.

مقدمة :

تطورت الديمقراطية المعاصرة تدريجيا استجابة للحاجة الملحة لضبط التسلط والتفرد عبر القوانين والمؤسسات والمشاركة السياسية. ويعتبر نموذج الديمقراطية التمثيلية النيابية القائم على مبدأ حكم الأغلبية هو الأكثر رواجا بين الدول الديمقراطية في مختلف مناطق العالم على الرغم من الإختلالات والنقائص التي تكال للنموذج.

وقد جسدت فرنسا نموذج الديمقراطية الأكثرية أولا، ثم طورته بريطانيا عبر بلورة النظام البرلماني المعروف بـ»ديمقراطية وستمنسر»، إلا أن مبادئ النظام الديمقراطي الأكثري، وإن ظهر على عيوبه مناسبا للدول التي تتميز بتجانس مجتمعها، فهو غير مناسب للدول متعددة الإثنيات أو التي تمتاز بوجود انقسامات اجتماعية وثقافية متعددة، وخاصة إذا كانت هذه الانقسامات تعبيرا عن انتماءات متعددة أو ولاءات أولية تستند إلى اللغة أو الدين أو العرق أو الطائفة أو الاثنية أو القومية، وبهذا المعنى، فإن تجربة الديمقراطيات المبكرة ولدت وترسخت في بلدان متجانسة قوميا، فإن إشكاليات عديدة لا تزال تطرح في المجتمعات التعددية في كيفية ممارسة الفعل الديمقراطي في إدارة البلاد.

فالتعددية الاجتماعية ظاهرة ملازمة للمجتمع البشري منذ عرف هذا المجتمع ظواهر التبادل السلعي والملكية الخاصة والدولة. بل وقبل ذلك وبعده فان التمايزات الثقافية والعرقية والدينية بما تفرضه من اختلافات في الرؤى والمواقف السياسية هي تمايزات ملازمة لطبيعة المجتمع البشرى ذاته.

والتعددية تأكيد وإقرار وتسليم لعالم متنوع ومختلف، وغدت إحدى ثوابت الحياة المعاصرة. وكيفية التعامل والتفاعل معها سيقود بشكل أو بآخر، إلى تحديد طبيعة الدولة، وطبيعة العلاقات التي تقام بين أفراد المجتمع. حيث لم يعد الإقرار بوجود التعددية كافيا،وإنما أصبح كيفية تجسيدها عملياً باعتبارها حقيقة واقعية أمرا في غاية الأهمية. فالتعدد بمعنى «التنوع والاختلاف» ظاهرة في حد ذاتها لا تمثل مشكلة، ولكن تظهر المشكلة حينما يؤدي ذلك التنوع والاختلاف إلى آثار سلبية تهدد أمن المجتمع واستقراره. ولا يخفى على أحد أن هناك العديد من مناطق العالم عرفت ظاهرة التنوع والاختلاففي صور متعددة «إثنية، عرقية، دينية، ثقافية، اقتصادية» منذ القدم. إلا أنها اتخذت أبعاداً جديدة في ظل التطورات الداخلية والإقليمية والدولية التي طرأت في الآونة الأخيرة، وتحديداً منذ مطلع التسعينيات، حيث أصبح حديث الوحدة من خلال التنوع هو

الخطاب السياسي السائد بعد أن كان خطاب « الوحدة» من خلال الصهر هو السائد في كثير من دول العالم النامي، والعربي على وجه التحديد.

وقد قدم آرنت ليبهارت مقاربة متكاملة لإدارة التعدد والاختلاف في المجتمعات المتعددة، بديلا عن النظام الديمقراطي الأكثري، من أجل خلق بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية مستقرة تحافظ على وحدة الدولة والمجتمع. فما هي الديمقراطية التوافقية، وماهي أبعادها؟.

أولا- مفهوم الديمقراطية التوافقية

تفهم الديمقراطية عامة على أنها حكم الشعب لنفسه، وهي شكل من أشكال الحكم السياسي القائم على أساس التداول السلمي للسلطة، وحكم الأكثرية وحماية حقوق الأقليات، إلا أن هذا المفهوم ظل يختلف باختلاف الدول وثقافاتها ومستويات تقدمها ودرجات تطورها، فنجد هنالك ديمقراطيات متعددة، وبمسميات مختلفة تشترك جميعها في المسمى العام لها بوصفها ديمقراطيات إلا أنها تختلف في تفسير سبل تنفيذها، وحتى في الأدوات التي تستخدم لتطبيقها.

تبلور مفهوم الديمقراطية التوافقية منذ عقود كنموذج بديل عن الديمقراطية التمثيلية، فإذا كان مبدأ التنافس الديمقراطي قد استكمل شروط صلاحيته القانونية والسياسية في سياق تكون الدول والمجتمعات الموسومة بقدر كبير من التلاحم والاندماج المجتمعي، والاستقرار السياسي، معززاً كل ذلك بثقافة سياسية ديمقراطية تكرس قواعد التنافس والتداول والتمثيل، فإن الديمقراطية التوافقية خلافا لذلك ولدت في ظل شروط مختلفة، يطبعها الانقسام واللاتجانس المجتمعي، وعدم الاكتفاء بالأغلبية كمعيار وحيد للحكم، بإضافة معيار آخر، هو التوافق الذي يتضمن إشراك الأقليات المنتخبة في الحكم.

قام نموذج الديمقراطية التوافقية على دراسات تجريبية، تناولت بلدان غربية متقدمة، منها؛ النمسا، بلجيكا، هولندا وسويسرا. وبلدان من العالم الثالث مثل الكونغو، رواندا، جنوب إفريقيا وماليزيا. فهو نموذج لم يتأسس على تصورات نظرية معرفية سابقة، ما يعني أنه لا يستقي عناصر نجاحه من تراكمات وخبرات تاريخية طويلة،كما هو الحال بالنسبة للديمقراطية التمثيلية، بقدر ما يستمد عناصر صلاحيته من واقع المجتمعات المتعددة، التي تعذر عليها بفعل ظاهرة الانقسام في نسيجها المجتمعي انجاز الديمقراطية بمعناها التنافسي المتعارف عليه منذ ظهورها في أثينا قبل أكثر من 2500 سنة. ومن هنا فإن «نظرية التوافقية إنما تدور حول تجارب واقعية وليست تهويماً نظرياً»[1].

طرح آرنت ليبهارت أول مرة مفهوم الديمقراطية التوافقية في أواخر الستينيات من القرن الماضي، ويقول في هذا الإطار «روبرت دال» في كتابه «الديمقراطية ونقادها»[2]، أن ليبهارت استعاره من كتاب يوهانس ألثوسيوس» (1557-1638) المعنون بـ «**Politicia Methodice Digesta**» الصادر في العام 1603، إلا أن ليبهارت يشير، من جهته، إلى أن أول من استخدم المصطلح في العصر الراهن هو عالم السياسة الأمريكي المهتم بالتغير والتنمية السياسية «ديفيد أبتر» **(David Apter)** في عام 1961.

قدم في سنة 1969 مفهومه للديمقراطية التوافقية في مقالة نشرها في مجلة **"WorldPolitics"** بعنوان الديمقراطية التوافقية **(Consociationaldemocracy)**[*]، وقد أتبع هذا المقال بكتاب سنة 1977 بعنوان «**الديمقراطية في المجتمعات التعددية**»، والذي أعتبر فيه الديمقراطية التوافقية جاءت كحل لمشكلة تطبيق الديمقراطية العددية أو التنافسية، بسبب الانقسامات الإثنية والدينية واللغوية في المجتمع التعددي.

طور ليبهارت أطروحته بشكل كبير في سنة 1999 في كتابه « نماذج الديمقراطية: الحكومة وأشكال الأداء في ست وثلاثين دولة»، ليؤكد بأن ديمقراطية التوافق، هي طريقة الحكم المثالية لكل المجتمعات وليس فقط المجتمعات التعددية.

وبرأي ليبهارت فإن التوفيق **(Accommodation)** يعني تسوية الصراعات والموضوعات الخلافية، في سياق يتسم بوجود أدنى حد ممكن من التوافق على القضايا الأساسية، التي تضمن استمرار العيش المشترك بين المجموعات، وذهب «ليبهارت» إلى تشبيه المجموعات الإثنية بالأعمدة؛ فكل مجموعة تقف لوحدها وبمفردها منفصلة عن الآخرين، ولكن في النهاية تجتمع كل هذه المجموعات تحت قوس كبير يمثل عملية التوفيق التي تقوم بها النخب.

استوحى «آرنت ليبهارت» مفهومه للديموقراطية التوافقية من النموذج التقليدي لـ «غابرييل ألموند» للنظم السياسية سنة 1956. وميّز بين نمطين من النظم الغربية ما بين 1956 و1960، استناداً الى معايير الثقافة السياسية وبنية دور الأحزاب، فمن جهة، هناك النظام الأنجلو- أمريكي المتميز بثقافة سياسية منقسمة ومجزأة، كما كان حال ألمانيا خلال جمهورية «فايمر»[**] **(Weimar)**، وفرنسا في عهد الجمهوريتين الثالثة والرابعة، وإيطاليا ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقد اعتبرت في مجملها مجتمعات متعددة، خلافاً للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وإلى حد ما الدول الاسكندينافية، وجمهورية أيرلندا وفلندا وأيسلندا التي دخلت كلها دائرة المجتمعات غير المتعددة.

إلا أن الجديد في مساهمة «آرنت» تكمن في تطويره نموذج «غابرييل الموند»، حين أقام تمييزاً داخل المجتمعات الغربية ما بعد الحرب العالمية الثانية بالاستناد إلى درجة انقساماتها السياسية، ليخلص إلى تصنيف ثلاثي أدرج فيه بلدان: النمسا وبلجيكا ولوكسمومبرغ وهولندا كدول أكثر انقساماً، تليها في الوسط فرنسا وإيطاليا وسويسرا والولايات المتحدة الأميركية، أما الصنف الثالث الأقل انقساماً فيتعلق بكل من بريطانيا، وجمهورية أيرلندا، والدول الاسكندنافية، وفنلندا، وآيسلندا[3].

مقابل ذلك، أرجع «ليبهارت» مصادر المشاكل الناجمة عن الانقسامات التي تناولت مكونات مجتمعات العالم الثالث إلى غياب توافق أو وفاق موحد. وبينما يعتبر العامل الأيديولوجي السبب الرئيس للانقسام الاجتماعي والسياسي في المجتمعات الغربية، يرجع الانقسام في بلدان العالم الثالث إلى الهوية وما يرتبط بها. لذلك، شدد على أن في مثل هذه المجتمعات ليس ثمة تمييز واضح بين المجال السياسي والمجال الاجتماعي والشخصي، وأن الارتباطات المجموعاتية تتوافق مع الولاءات الأولية التي قد تتأسس على اللغة والدين والعرف والجهة والعرق والروابط المبنية على الدم. وذهب ليبهارت إلى القول أن ثمة علاقة بين مصدري الانقسامات (الأيديولوجي والهوياتي)، وأنهما معاً ينصهران في ما أسماه «المجتمعات المتعددة».

ويعرف «آرنت ليبهارت» «الديمقراطية التوافقية»، بأنها تعني النظام الذي تتعدد فيه مصادر السلطة، كما أسماها بروبرت دال، ويكون أقرب إلى النظم الديمقراطية دون التمكن من الوصول إليها[4]. أما الاستقرار السياسي الذي يشكل شرطاً مفصلياً للديمقراطية التمثيلية عند «ليبهارت»، فيتحقق حين يضمن النظام السلم المدني، ويتأسس على المشروعية **(Legitimite)** والفعالية **(Efficacite)**، ويكون قادراً على تقليص العنف المدني، وترشيد إمكانيات اللجوء إليه.

وتعرف الدولة التوافقية بأنها تلك الدولة» التي يكون سكانها من أقليات عرقية واثنية ودينية ولغوية متنوعة وغير متناسقة، ولا تشكل أي واحدة منها الأغلبية، كما تحيط بها مجموعة من القيادات والزعامات ذات التأثير والتوجه السياسي والاجتماعي على تابعيها، كما أنها لا تتبنى أعمالها في المؤسسات الحكومية كالبرلمان وفقا لمبدأ الأغلبية، بل بالتمثيل التناسبي بين الأطراف، وكل جماعة لها حق النقض حيال الطرف المقابل[5]».

ويعرف ليمبروخ الديمقراطية التوافقية بأنها» إستراتيجية في إدارة النزاعات من خلال التعاون والوفاق بين مختلف النخب بدلا من التنافس واتخاذ القرارات بالأكثرية»، فيما عرف.

ثانيا – الأبعاد الرئيسية للديمقراطية التوافقية

قدم ليبهارت مجموعة من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الديمقراطية التوافقية، وهي:

1ـ مبدأ الائتلاف الشامل: يعد الائتلاف الكبير السمة الأساسية للديمقراطية التوافقية، ويقول ليبهارت «أن الميزة الأساسية للديمقراطية التوافقية هي التعاون بين النخب والزعماء السياسيين لكافة المجموعات الإثنية المكونة للمجتمع التعددي، وذلك حتى يساهم الجميع في الحكم»[6]. وهو بذلك عكس نموذج ديمقراطية الأكثرية، القائمة على مبدأ الأكثرية العددية التنافسية.

ومبررات اللجوء للائتلاف الموسع في المجتمعات التعددية، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- تتضح أهمية ووظيفة الائتلاف الموسع عند وضعه في سياق النظرية الديمقراطية المعيارية. ففي هذه النظرية يحدث تنافس بين مبدأين مهمين هما؛ مبدأ الإجماع ومبدأ الأغلبية. فمن الناحية العملية يظهر أن مبدأ الإجماع أكثر ديمقراطية من مبدأ الأغلبية البسيطة(50 زائد واحد)، ولكن من الناحية العملية من الصعب تحقيق هذا الإجماع على أرض الواقع. ولحل هذه الإشكالية لجأت معظم الدساتير الديمقراطية إلى استعمال قاعدة الأغلبية البسيطة لاتخاذ القرارات المتعلقة بالقضايا العادية، والأغلبية النسبية للقرارات الهامة والحساسة. وتأخذ هذه الدساتير بمقولة جون جاك روسو بأنه «كلما كانت المسائل التي تناقش أهم وأخطر شأناً، كان على الرأي الذي يجب أن يسود أن يكون أقرب إلى الإجماع»[7].

يمكن القول أن قاعدة الأغلبية البسيطة تصلح بشكل جيد لاتخاذ القرارات في المجتمعات التي تتميز بالانسجام بين أعضائها، حيث يكون هناك تقارب كبير في الآراء بين الأقلية والأغلبية. أما في الأنظمة السياسية التي ينقسم فيها المجتمع إلى جماعات إثنية مختلفة تميل إلى الصراع، وبها مخاطر سياسية عالية، فإن كل القرارات تدرك على أنها خطيرة ومؤثرة على أحد أطراف هذا المجتمع، وبالتالي فاستعمال هذه القاعدة يهدد السلم والأمن المجتمعي للدولة، ووحدة إقليمها.

ب- الائتلاف الموسع يحل مشكلة الاستثناء الدائم للأقلية من الحكم في حالة المجتمعات التعددية؛ وذلك لأن الانقسامات الإثنية تميل إلى التطابق مع الانقسامات السياسية والحزبية، بمعنى أن كل مجموعة يكون لها أحزابها السياسية التي تعبر عن

مصالحها، وهوما قد يؤدي إلى عدم مشاركة جماعة ـ أوجماعات ـ معينة في الحكم مما يحتم عليها البقاء بشكل دائم في صفوف المعارضة لأنها لا تستطيع أن تحظى بالأغلبية التي تمكنها من تشكيل الحكومة. وهوما لا يحدث أو -نادرا ما يحدث- في المجتمعات المتجانسة التي قد تتحول الأقلية إلى أغلبية [8]، والعكس صحيح.

2- حق النقض المتبادل

هو الركن الثاني في الديمقراطية التوافقية، وفيه يرى ليبهارت أن المشاركة في ائتلاف شامل يمنح المجموعات الإثنية في المجتمع التعددي قدرا كبيرا من الحماية السياسية، لكن هذه الأخيرة ليست حماية مطلقة ولا خالية من التهديد. فعندما تتخذ القرارات داخل الائتلاف وفق مبدأ الأغلبية البسيطة المتعارف عليه، فإن ذلك يعني أن رأي الأقلية لايؤخذ به. وهو الوضع المتعارف عليه في النظم الديمقراطية. وبالرغم من أن ليبهارت لا يعارض هذا الأسلوب في اتخاذ القرارات، لكنه يستثني منها القرارات التي تؤثر على المصالح الحيوية لإحدى الأقليات أوعدد من المجموعات الإثنية في المجتمع التعددي، وهوا لأمر الذي يعرقل التعاون بين النخب الحاكمة للانهيار أوالإهتزاز. ومن ذلك يذهب ليبهارت إلى القول بضرورة إعطاء المجموعات الإثنية حق الاعتراض على القرارات التي يتوصل إليها الائتلاف بموجب قاعدة الأغلبية البسيطة (حق النقض)، حيث يرى أن هذا الإجراء وحده هو الذي يمكن أن يعطي كل الطوائف ضماناً بالحماية السياسية[9].لكن هناك خشية من أن يتحول هذا الحق إلى آلية لاستبداد الأقلية.

ويقدم ليبهارت ثلاثة أسباب مهمة يرى أنها تبرر حق الاعتراض(الفيتو) وتخفف من حدة وخطر إستخدام هذا الحق[10]:

أ- إن حق النقض هو»حق متبادل» تملكه كل المجموعات الإثنية، وبإمكانها استخدامه متى تشاء، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن الإفراط في إستخدام إحدى المجموعات لهذا الحق ليس محتملا، لأن نفس الحق قد يستخدم فيما بعد ضد مصالحها من طرف المجموعات الأخرى، ولوعلى سبيل الأخذ بالثأر.

ب - إن هذا الحق يعطي الشعور بالأمان لدى الأقليات. وهوما يقلل من احتمالات استعماله بالفعل.

ج - ستدرك كل مجموعة خطورة الوصول إلى حالة الجمود في المؤسسات، ولذلك فسوف تقبل بالتضحية ببعض المصالح الضيقة في سبيل حماية أمن واستقرار المجتمع ككل، والذي تعتبر هي نفسها جزءا منه.

أما من حيث الشكل، فيشير ليبهارت إلى أن حق النقض المتبادل يمكن أن يأخذ أحد شكلين :

إما تفاهما غير رسمي وغير مكتوب، أوقاعدة يُنص عليها رسميا في الدستور. وتتبنى كل من هولندا وسويسرا الشكل الأول، فيما تتخذ النمسا الشكل الثاني[11].

3 – مبدأ النسبية

يعتبر مبدأ النسبية إنحرافا كبيرا عن قاعدة الأغلبية، ومبدأ مرتبط بالمبدأ الأول (الائتلاف الشامل). ويؤدي هذا المبدأ في رأي ليبهارت وظيفتين مهمتين:

– أنه يمثل أسلوباً جيداً لتوزيع كل وظائف الخدمة المدنية والموارد المالية بين الطوائف المختلفة، ولذلك يمكن وضع هذا المبدأ في مقابلة القاعدة التي تقول أن الفائز يحصل على كل شيء في حكم الأكثرية غير المقيدة، مثل ما يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. ولذلك فمبدأ النسبية يمثل معياراً محايداً لتوزيع القيّم، وعليه فإنه يزيل جانباً كبيراً من المشكلات التي يحتمل أن تواجه عملية صنع القرار، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيف الأعباء على كاهل الحكومة التوافقية.

– في ظل هذا المبدأ فإن كل مجموعة تؤثر على القرار الذي يتخذ بما يتناسب وحجمها داخل المجتمع. وفي هذا الإطار فإن مبدأ النسبية مهم جدا بالنسبة للديمقراطية التوافقية؛ وذلك أن المبدأ في رأي ليبهارت لا يعني فقط أن جميع المجموعات الإثنية المهمة لا بد أن تمثل في مؤسسات صناعة القرار المتعددة، ولكنه يعني أيضا أنه يجب أن يتم تمثيلها بشكل تناسبي، أي على قدر أحجامها الحقيقية في المجتمع[12].

1- استقلال المجموعات الإثنية والفيدرالية

يمثل هذا المبدأ أيضا انحرافاً عن قاعدة الأغلبية. ويقصد بهذا المبدأ أن يسمح للأقليات بحكم نفسها بنفسها فيما يتعلق بالأمور التي لا تخص سواها من المجموعات في المنطقة التي تعني هذه المجموعة حصريا. ومعنى ذلك أنه في كل الأمور التي تتعلق بالمصلحة العامة فإنه لا غنى عن مشاركة جميع المجموعات الإثنية في صنع القرارات بشكل يتناسب تقريبا مع أحجامها العددية كما قلنا سابقا، وفيما عدا ذلك تترك حرية صنع وتنفيذ القرارات للجماعات الإثنية المختلفة.

إن منح المجموعات الإثنية هذه الاستقلالية في تسيير شؤونها سوف يؤدي إلى تقوية مراكز هذه المجموعات في المجتمع، مما يعني مزيداً من التدعيم لصفة التعددية في مجتمع

هو في الأصل منقسم على نفسه. ولكن ليبهارت لا يرى في ذلك شيء سلبيا، بل على العكس، فهو يعتبر أن من طبيعة الديمقراطية التوافقية، في بدايتها على الأقل، أن تجعل من المجتمعات التعددية أكثر تعددية. وهي لا تستهدف إزالة الانقسامات الإثنية، أو إضعافها، بل تعمل على الاعتراف بها صراحة وتحويل المجموعات الإثنية ذاتها إلى عناصر بناءة في نظام ديمقراطي مستقر.

ويبقى نجاح الديمقراطية التوافقية في تحقيق الاستقرار للمجتمعات المتعددة رهينة مجموعة من العوامل، التي سنحاول الوقوف عليها في العنصر الموالي.

ثالثا_عوامل نجاح الديمقراطية التوافقية

تساعد العديد من العوامل في إنجاح الديمقراطية التوافقية، وضمان استمرارها في معالجة المشاكل التي تعاني منها المجتمعات المتعددة، والتي فقدت عنصر الانسجام المجتمعي بينها، حيث يضع ليبهارت في دراسته مجموعة من المعايير التي يرى بأنها الضامن الرئيسي لنجاح الديمقراطية التوافقية في هذه المجتمعات، واقتسام السلطة بينها بالرغم من بقاء هذه الأخيرة مصدرا دائما لصراع الأقطاب المشكلة للمجتمع.

يرى ليبهارت أن الشرط الأول لنجاح الديمقراطية التوافقية هو وجود قدر كبير من التعاون بين القيادات الطائفية، على الرغم من الاختلافات والانقسامات العميقة التي توجد بين الجماعات التي يتزعمونها. بمعنى أن يلتزم هؤلاء القادة بمبدأ الوحدة الوطنية أولا، وبالممارسة الديمقراطية ثانيا، وأن تكون لديهم رغبة حقيقية في التعاون مع قادة الجماعات الأخرى بروح التسامح والاعتدال، وفي الوقت ذاته لا بد لهم أن يحتفظوا بدعم وولاء أتباعهم. والأتباع هنا لا يقصد بهم «ليبهارت» جموع المواطنين الذين يتسمون بالسلبية والبعد في أغلب الأحيان عن المشاركة السياسية، ومن ثم لا يشكلون خطرا على احتمالات التعاون بين النخب، وإنما يقصد بهم على وجه الخصوص تلك الفئات التي تحتل مركزا وسيطا بين النخب والجماهير أوما يمكن أن يطلق عليهم «النشطاء السياسيين تحت مستوى النخبة» **(Sub-Elite Political Activists)**. ومن ذلك يتوجب على النخب أن تقوم باستمرار بعملية توازن صعبة بين الرغبة في التعاون مع زعماء الجماعات الأخرى وبين الاحتفاظ بتأييد أتباعهم لهم[13].

إن دور النخبة عنصر حاسم في الديمقراطية التوافقية، فالتركيز عليها يساعد النظرية التوافقية في تفسير ظاهرة الاستقرار السياسي في الأنظمة التي لا يتوقع فيها وجود مثل هذا الاستقرار. غير أن النخبة ليست لها القدرة التنبؤية الكافية لأن سلوكها أكثر تقلبا،

وأقل قابلية للتعميم النظري من الظواهر المتعلقة بالجماهير. فإذا كان النموذج التوافقي من الديمقراطية تم تطبيقه منذ مدة طويلة نوعا ما، فإن من شأن تحليل آلياته المؤسساتية ونظم عمل النخبة أن يسفر عن بعض الأسس للتنبؤ باستمراره الناجح في المستقبل. ولكن التنبؤ عما إذا كانت ديمقراطية غير مستقرة يمكنها أن تصير أوسوف تصير مستقرة عبر اعتماد الممارسات التوافيقة أمر صعب للغاية، لأن ذلك « يستلزم تغيراً مقصوداً في سلوك النخبة»[14].

من أجل تجاوز هذه المشكلة، وضع ليبهارت عدد من الشروط أوالظروف التي تسهم في تحقيق التعاون بين النخب وتضمن ولاء الأتباع أيضا، وذلك بناءا على دراسته المقارنة للحالات التوافقية الأوروبية الأربعة التي سبق ذكرها. وهذه الشروط تتمثل في وجود ما يلي: توازن قوى متعدد الأطراف، صغر حجم البلد، انتماءات جامعة، انعزال (فصل) للطوائف، تقاليد سابقة في مجال التوافق بين النخب، وجود انقسامات متقاطعة يتم التعبير عنها سياسياً.

لكن المشكلة الحقيقية في هذا التحليل هي أن ليبهارت نفسه يشكك في مدى «شرطية» هذه الظروف، حيث يرى فيها مجرد عوامل مساعدة فقط، لكنها في حد ذاتها غير كافية لقيام الديمقراطية التوافقية. وعلى حد تعبيره فإنه «حتى عندما تكون كل الظروف غير مواتية، فيجب ألا تعتبر الصيغة التوافقية، على صعوبتها مستحيلة. وبالعكس، فإن توفر خلفية من الظروف المواتية تماما يسهل كثيراً، لكنه لا يضمن، الخيارات التوافقية أوالنجاح»[15].

لقد تعرضت شروط ليبهارت لانتقادات كثيرة من طرف المعلقين على نظريته مثل الأستاذ «فان شندلن» **(Van Schendelen)** حيث أعتبر التوصيف الذي قدمه ليبهارت لهذه الشروط يُفرغها من مضمونها، فهذه الشروط يمكن أن تتحقق وقد لا تتحقق، وقد تكون ضرورية. باختصار قد تكون شروط وقد لا تكون شروط على الإطلاق[16].

وسوف نحاول فيما سيأتي إعطاء قراءة في الشروط التي وضعها ليبهارت لتحقيق الديمقراطية التوافقية.

1 – توازن القوى المتعدد والنظم متعددة الأحزاب:

يرى ليبهارت بأن توازن القوى المتعددة بين قطاعات المجتمع التعددي يفضي إلى الديمقراطية التوافقية أكثر ما تساهم فيه حالة توازن القوى الثنائي، أوهيمنة مجموعة على بقية المجموعات الأخرى، لأنه إذا ما كان لقطاع معين أكثرية واضحة، فإن هذا يعطي لزعمائها المبرر المنطقي للحكم بمفردهم دون الاضطرار للتعاون مع الآخرين،

ونفس الشيء في مجتمع يتكون من مجموعتين متساويتين في الحجم تقريباً حيث يرتفع به احتمال حدوث الصراع بين ممثلي المجموعتين من أجل كسب أكثرية تمكنهم من تحقيق أهدافهم في السيطرة والاستئثار بالحكم بمفردهم، بدلا من أن ينسقوا الجهود مع المجموعة الأخرى لتشكيل حكومة تشاركية، قائمة على مبدأ القبول المتبادل، والاعتراف بحق الآخر في التمثيل داخل السلطة التنفيذية. وبعبارة أخرى فإن النزعة نحو التنافس والصراع تطغى في هذه الحالة على النزعة إلى التوفيق والتعاون[17].

2- شرط الحجم

يقول ليبهارت إن الحجم الصغير للدولة أفضل من الحجم الكبير، بالنسبة لفرص قيام ونجاح الديمقراطية التوافقية. ويقصد ليبهارت بالحجم الصغير هنا كل من المساحة وعدد السكان بشكل أساسي، ويترتب حسب رأيه من صغر الحجم عدد من النتائج الداخلية والخارجية، مباشرة وغير مباشرة.

أما النتائج الداخلية المباشرة؛ فهي زيادة احتمال اللقاء والتعارف المباشر، وبصورة شخصية بين النخب مما يؤدي إلى لمزيد من التقارب في العلاقات والأفكار، الأمر الذي يجعل هذه النخب أقدر على التعاون في حكم المجتمع التعددي، ويزيد أيضا من احتمال عدم اعتبارهم السياسة لعبة الرابح والخاسر. وفي نفس الوقت فإن شرط صغر حجم البلد شرط جيد لكن في حدود معينة. وذلك أنه عندما يكون البلد صغير للغاية فإن مخزونه من المواهب السياسية يكون صغيرا أيضاً، وهذا يتنافى وحاجة الديمقراطية التوافقية إلى قيادات بارعة لديها خبرات سياسية، واعية ومحنكة[18]، وهوما سيؤثر على فرص نجاح نموذج اقتسام السلطة التوافقي.

أما النتيجة الخارجية المباشرة، فهي أن الدولة الصغيرة الحجم يكون لديها في العادة هواجس أمنية وتشعر دائما أنها مهددة من قبل البلدان الأكبر حجماً. وهو الأمر الذي يمثل حافزاً قوياً لتوحيد الجبهة الداخلية من خلال تضامن النخب والقيادات السياسية المنتمية للمجموعات الاثنية الأخرى، وكذلك قبول الجماهير باتخاذ المزيد من إجراءات التعاون بين طوائفهم من أجل مواجهة التهديدات الخارجية من دول الجوار.

3- بنية الانقسامات

يقصد بالانقسامات في هذا السياق العوامل التي تسهم في تشكيل هوية الأفراد، وبالتالي تخلق الاختلافات فيما بينهم. هذه العوامل قد تكون عرقية، دينية، طائفية، اقتصادية، اجتماعية، غير ذلك من العوامل. ولذلك فهذه العوامل يطلق عليها انقسامات.

تتقاطع الانقسامات القطاعية وقد تتطابق على مستوى المجتمع ككل. فلنفترض مثلا أن هناك مجتمعا معقدا يتكون من عدة مجموعات عرقية (بيض، سود، آسيويين)، وكل مجموعة من هؤلاء تتكون بدورها من أفراد ينتمون إلى مستويات اقتصادية -اجتماعية مختلفة (أغنياء، طبقة وسطى، فقراء) كما أن كل مجموعة تشمل أشخاصا يعتنقون ديانات مختلفة (مسيحيين، مسلمين، يهود، هندوس..). إن مثل هذا المجتمع يجسد فكرة «الانقسامات المتقاطعة»، حيث يقال أن عامل الإثنية هنا يتقاطع مع عاملي الطبقة والديانة بالشكل السابق ذكره[19]

4- الو لاءات الغالبة:

يقصد بالولاءات الغالبة وجود هوية عليا تجمع الأفراد الذين فرقهم عامل أوأكثر من عوامل الانقسام. فالمجتمع الذي ينقسم حول عامل العرق مثلا قد يجمعه الانتماء إلى دين واحد، والمجتمع الذي يغلب عليه الانقسام الديني قد يقربه الاشتراك في قومية واحدة..إلخ.

إن وجود هذه الو لاءات يخفف من حدة الانقسامات المجتمعية، كما يزيد من احتمال التقارب والتعاون بين طوائف المجتمع المختلفة، إذا ما تم استغلال هذه الو لاءات بطريقة جيدة لإحداث هذا التقارب.

وتزداد أهمية الو لاءات الغالبة إذا كانت تتيح التماسك للمجتمع ككل وتعمل على تلطيف حدة الانقسامات كلها في الوقت نفسه، وتمثل القومية أحد أهم العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى ترابط المجتمعات شريطة أن تكون حدود الأمة القومية متوافقة مع حدود الدولة. مثل هولندا التي تمتعت بتاريخ طويل من الاستقلال على نفس الرقعة الجغرافية تقريباً[20].

5- أنظمة الأحزاب التمثيلية

تعتبر الأحزاب السياسية أهم وسيلة يمكن التعبير من خلالها على الانقسامات المجتمعية في الحياة السياسية، أي أن هيكل الانقسامات في النظام الحزبي، لابد وأن يعبر عن هيكل الانقسامات الموجودة في المجتمع نفسه.

ويبرهن ليبهارت على ذلك من خلال إبراز حالة المجتمع البلجيكي؛ الذي توجد به ثلاثة أنواع من الانقسامات، أحدهما مؤسس(ديني)، والثاني نصف مؤسس(الطبقي)، والثالث غير مؤسس إطلاقا(الانقسام اللغوي). ويعني ذلك أن الانقسام الحزبي يتطابق تقريبا مع الانقسام الديني؛ حيث أن الحزب المعبر عن الكاثوليك يغلق في وجه

البروتستانت، والعكس بالعكس، وهو ما يعطي للدين في هذا المجتمع درجة عالية من المؤسسية بشكل لا يحدث بنفس القدر مع الانقسامات الأخرى كالطبقة، أوالغة التي تعتبر أقل الانقسامات مؤسسية.

ولقد أذى هذا في رأي البعض، إلى سهولة التوصل إلى حلول بشأن المشكلات ذات الأبعاد الدينية، فيما لم يتم التوصل إلى نفس النتائج بالنسبة للخلافات بين المجموعتين اللغويتين بسبب عدم التعبير عن هذا الانقسام بشكل تنظيمي واضح (أحزاب نقابات، جماعات ضغط...) الأمر الذي يؤدي إلى اندلاع حلقات من العنف في إطار هذا الصراع.

إن تمثيل كل مجموعة أثنية في حزب واحد فقط أمر مهم جدا لتحقيق قيام الديمقراطية التوافقية، وذلك حتى تتمتع قيادات كل طائفة بقدر كبير من حرية الحركة والقدرة على اتخاذ القرارات الصعبة المتعلقة بالتعاون مع المجموعات الاثنية الأخرى في المجتمع.

6- الانعزال الطائفي والفيدرالية

يرى ليبهارت أن وجود حدود واضحة بين المجموعات المكونة للمجتمع التعددي يؤدي إلى تقليل الاتصال المتبادل بين هذه المجموعات، ومن تم إلى تقليل احتمالات تحول مشاعر العداء الدفينة القائمة دائما بينهم إلى مواجهات فعلية عنيفة، ويقتبس ليبهارت آراء بعض علماء السياسة المشهورين من بينهم «كوينسي رايت» **(Quincy Right)** و «دافيد ايستون» **(David Easton)** لتدعيم رأيه، حيث ذهبا هما أيضا إلى القول أن الاحتكاك الزائد قد يخلق مشكلات بين المجموعات الاثنية[21].

ويقول ليبهارت أن هذا الانعزال الطائفي قد يأخذ أحد الشكلين؛ فهوا ما أن يكون انعزالا اجتماعيا-ثقافيا، أوانعزالا جغرافيا. أما النوع الأول فيعني قيام كل مجموعة إثنية بتطوير مجموعة من المنظمات الاجتماعية الخاصة بها، والمستقلة بشكل كامل عن أية مجموعة أخرى. أما النوع الأخر فيقوم على فصل المجموعات الإثنية عن بعضها البعض على أساس إقليمي وهوما يسمى بالحكم الفيدرالي أوالأسلوب الفيدرالي. وقد برهن ليبهارت من خلال بعض الأساليب الإحصائية على أن استخدام النظام الفيدرالي في سويسرا مثلا قد أذى إلى جعل الوحدات الفيدرالية أكثرا انسجاما من حيث الدين واللغة، وبشكل يفوق الانسجام الحاصل على مستوى الدولة ككل. فبينما يعترف الاتحاد السويسري بأربع لغات رسمية، فإن هناك ثلاث مقاطعات فقط تعترف رسميا بلغتين، ومقاطعة واحدة فقط ثلاثية اللغة، وذلك من أصل 25 مقاطعة تشكل جميع الوحدات الفيدرالية للدولة[22].

ومـن ناحية أخرى فـإن البعض يرى أن التزايـد في وضع الحواجـز والفواصل بين الطوائف لـن يـؤدي إلا إلى المزيـد مـن سـوء الفهم وترسـيخ الصـور الذهنيـة المقولبـة التـي تأخذها كل طائفـة عـن الأخـرى، بـل أن النظام الفيـدرالي قد يـؤدي إلى المطالبـة بالمزيد من الاسـتقلال، مما قـد يقـود في نهايـة الأمـر إلى تهديد بقاء النظام السـياسي نفسـه بتحلـل الدولة[23].

7- تقاليد التوافق عند النخبة.

يـرى ليبهـارت أن مـن بـين أهم العوامـل التي تسـاعد عـلى قيـام الديمقراطيـة التوافقية، وجـود رصيد سـابق من التعاون بـين النخب السياسـية الممثلة للمجموعـات الاثنية المختلفة لحـل المشـكلات التـي تندلع بين الحـين والآخر. فالنخب حسـب ليبهـارت تتعاون فيـما بينها رغـم الاختلافـات القائمة بينهـم، لأن التصرف بخلاف ذلـك يعني اسـتنزال العواقب المتنبأ بأنها من سـمات المجتمـع التعددي.

ويؤكـد ليبهـارت بـأن هـذا العامل مثـل غيره مـن العوامل الأخـرى، يعتبر مـن الظروف المسـاعدة عـلى قيام النمـوذج التوافقي، وربـما كان أهم من سـواه من الـشروط، لكنه لا يعتبر شرطا مسـبقا لذلك.

عيوب الديمقراطية التوافقية:

تعرضـت الديمقراطيـة التوافقيـة لمجموعـة انتقـادات لمـا تتضمنـه مـن عيـوب وثغـرات في مضمونهـا الفكـري، وتطبيقاتهـا العمليـة إلى الدرجـة التي يصعـب حـصر كل الانتقادات والعيـوب في مجموعـة واحـدة لتمايـز التطبيقـات التوافقيـة بـين دولـة وأخـرى. ومـع ذلـك يمكـن حـصر جملـة مـن الانتقـادات الجوهريـة، وهي:

- يـرى بعـض نقـاد الديمقراطيـة التوافقية أنها قـاصرة على تحقيـق أهـداف الديمقراطية، بسـبب غيـاب المعارضـة الفاعلـة في النظـام التوافقـي، لأن المعارضـة ركن أسـاسي من أركان الديمقراطيـة، والائتـلاف الشـامل لا يتيح معارضـة فاعلة، وإنـما ضعيفة أو ربما غيابهـا بصورة رسـمية.
- الديمقراطيـة التوافقيـة لا تقيـم وزنـا للحريـة والمسـاواة، فالجماعـة التـي ينتمـي إليهـا الفـرد تقـف وسـيط دائـم بينـه وبـين المجتمـع الكبـير والحكومـة، وتتدخـل في توجيه حياتـه إلى حـد كبـير، وتقـدم المسـاواة بـين الجماعـات عـلى المسـاواة بـين الأفراد.
- تسـمح بسـيطرة نخبـة صغـيرة مـن المجتمـع عـلى صنـع القـرار، عـن طريق المسـاومة للوصـول إلى حلـول توافقيـة.

- تعطي وزن لبعض الأقليات أكثر من حجمها، من خلال استقلالها القطاعي، واستعمالها للفيتو المتبادل الذي يعطيها صفة تعطيل القرار وفرض آرائها، وبالتالي حصولها على مكاسب أكثر من حجمها.
- الديمقراطية التوافقية تؤذي إلى تفكيك الدولة، لا سيما إذا فشلت هذه الديمقراطية في استيعاب كل القطاعات أو تحقيق نموذج للديمقراطية الناجحة، حينها تكون الفرصة لانقسام البلد، لا سيما بعد تطبيق الاستقلال القطاعي واستخدام الفيتو، مما يساعد على تحفيز الأطراف للمطالبة بالاستقلال الذاتي، وفي حالة الرفض، قد ينزلق الوضع لحرب أهلية نهايتها الانفصال أو الدمار
- أنها تعمل على تكريس الانقسامات بين مكونات المجتمع لا سيما إذا ما تزامن ذلك مع ضعف في الوعي، وعدم وجود ثقافة وطنية جامعة لكل المكونات، فالهوية في الديمقراطية التوافقية ليست هوية شمولية.
- أنها لا تحقق أهداف الديمقراطية والعيش المشترك، فهي مجرد سلام سلبي من خلال التعايش السلمي، مهدد بالانفجار في أي لحظة تاريخية.

خاتمة:

الديمقراطية التوافقية هي إستراتيجية لإدارة النزاعات الداخلية من خلال التعاون والوفاق بين مختلف النخب، بدلا من التنافس واتخاذ القرارات بالأكثرية. ومن البديهيات المعروفة في عالم السياسة أن التجانس الاجتماعي والاجتماع السياسي يعتبران شرطين مسبقين للديمقراطية المستقرة، وصعوبة تحقيق الحكم الديمقراطي المستقر وصونه في المجتمع التعددي، لذا نرى أن وحدة الدول في المجتمعات التعددية تصان بوسائل غير ديمقراطية، إذ أن المجتمع التعددي هو مجتمع تعيش ضمنه مختلف قطاعات المجتمع جنبا إلى جنب ولكن بانفصال، داخل الوحدة السياسية الواحدة.

ويؤاخذ على الديمقراطية التوافقية عجزها على تحقيق حكومة مستقرة فعالة. فحكومة الائتلاف الواسع تستلزم حتما إما معارضة صغيرة وضعيفة أو غياب أية معارضة رسمية، على أهميتها في أي حكم ديمقراطي.

وتحقيق الديمقراطية التوافقية بطريقة ناجحة لا بد أن تأخذ النخب أماكنها الصحيحة في قيادة جماعتهم، من خلال قدرتهم على حشد وتهدئة أفراد الجماعات وقت الحاجة. ولذلك قد يشكل دور النخب العنصر الأهم في هذه الديمقراطية. وقد أثبتت التجارب

التاريخية أن خلق دول مستقرة مزدهرة لن تتشكل في مجتمعات غير متجانسة عبر الديمقراطية بمعناها المعروف (حكم الأكثرية)،لذلك فقد فرضت الديمقراطية التوافقية نفسها كبديل لإيجاد إنسان افصل في مثل هذه البلدان التي أثبتت التجارب السابقة فيها عدم قدرة الأنظمة غير الديمقراطية على صهر الفئات السكانية المختلفة معا،رغم المحاولات العديدة التي أنتجت معظمها فئات اكسر تعصبا لنفسها. وفي مثل هذه الحالات يجب الأخذ بمبادئ الديمقراطية التوافقية وأسسها لإنقاذ الدول التي تتشكل من جماعات متعددة من دوامة الحرب الأهلية، لكن تحقيق ذلك يكون على ثقافة سياسية مشبعة بقيم الديمقراطية والحرية، ونعتقد بأن المنطقة العربية التي فشلت فيها نموذج الديمقراطية التوافقية يعود بالأساس لغياب هذه الثقافة.

الهوامش:

* أستاذ محاضر بكلية العوم السياسية، جامعة الجزائر.

(1) آرنت ليبهارت، **الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد**، (ترجمة: حسني زينه) الطبعة الأولى. بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية،2000، ص 06.

(2) للمزيد أنظر: روبرت دال، **الديمقراطية ونقادها**.(ترجمة: نمير عباس مظفر). عمان (الأردن): دار الفارس للنشر والتوزيع، 1995.

(3) آرنت ليبهارت، **مرجع سابق**، ص ص 18-22.

(4) RobertDahl, participation and oppostion.New haven: Yele Universiy Press, 1971, PP 2-8.

(5) سردار قار محي الدين، الديمقراطية التوافقية في الدول النامية: دراسة تحليلية للحالة اللبنانية. العراق(السليمانية): مركز كردستام للدراسات الاستراتيجية، 2009، ص 109.

(6) آرنت ليبهارت، **مرجع سابق**، ص 48.

(7) Jean-Jacques *Rousseau*,The *Social Contract*.trans.G.D.H.Cole(.New York: Dutton.1950.p 107. نقلا عن

(8) أرنت ليبهارت، مرجع سابق، ص 52.

(9) **فس المرجع**، ص 54

(10) **نفس المرجع**، ص 64

(11) **نفس المرجع**، ص 65.

(12) **نفس المرجع**، ص 66.

(13) **نفس المرجع**، ص ص67 -68.

(14) أرنت ليبهارت، **مرجع سابق**، ص 87.

(15) **نفس المرجع**، ص 89.

(16) **نفس المرجع**، ص ص89، 90.

(17) M.C.P.M nav nelednehcS ,"sweiV ehT fo dnerA trahpjiL dna detcelloC smsicitirC", M.C.P.M nav nelednehcS ,msilanoitaicosnoC ,noitaziralliP dna tciflnoC- :in ManneganeaM ,seirtnuoC woL eht ni eussi laiceps a ,acitiloP atcA fo 92.loV ,4891 ,pp. 91-55.

(18) أرنت ليبهارت، **مرجع سابق**، ص 90.

(19) أرنت ليبهارت، **مرجع سابق**، ص ص 106، 107.

(20) Michel J.Sodaro , Comparative Politics : A Global introduction, New York :McGraw Hill,2001,p 44. أرنت ليبهارت، مرجع سـابق، ص 130.

(21) **نفس المرجع**، ص 138.

(22) **نفس المرجع**، ص ص 140-154.

(23) :.Adrino Pappalardo,Op. cit

http://www3.interscience.wiley.com/journal/119576979/abstract?CRETRY=1&SRETRY=0

(25) أرنت ليبهارت، **مرجع سابق**، ص 160.